

مديرو شركات عاملة بقطاع المحاسبة القانونية لـ«الإتحاد»

«الاتفاق مع الدائنين» يتيح التراجع عن تصفية الشركات



حسام عبد النبي (دبي)

كشف مديرو شركات عاملة بقطاع المحاسبة القانونية ومتخصصون في تصفية وإفلاس وإعادة هيكلة الشركات، أنه يجوز للشركات التراجع عن قرار التصفية عند التوصل إلى تسوية مع الدائنين.

وقالوا لـ «الاتحاد» إن بدء إجراءات التصفية لا يستوجب استئذان الدائنين، حيث إن قرار التصفية هو قرار الجمعيات العمومية وملاك الشركة في المقام الأول الذين يحق لهم التراجع عن قرار التصفية في حال التوصل لتسوية مع الدائنين. وأوضح هؤلاء أن تعديلات قانون الإفلاس جاءت بمثابة إيعاز وأمر للدائنين بأن

يتسّموا بالمرونة في مطالبتهم في ظل تلك الظروف الاستثنائية، لافتين إلى أن التعديلات لا تشترط أن تكون الشركة «تحت الإفلاس»، أو سلكت طريق الإفلاس بالفعل. وكشف محمد فرحات، الشريك في مكتب «فرحات وشركائهم» للمحاسبة القانونية، والمتخصص في تصفية وإفلاس وإعادة هيكلة الشركات، أنه يجوز للجمعية العمومية للشركات التي اتخذت قرار التصفية الرجوع عن قرارها في حال التوصل إلى تسوية مع الدائنين، وبشرط أن يتم الإعلان عن العدول عن قرار التصفية بنفس طريقة الإعلان عن قرار التصفية.

LIQUIDATION!

يمكن للشركات التابعة أن تظل قائمة بذاتها رغم اتخاذ قرار التصفية

قرار التصفية، مبيناً أنه في حال إشهار قرار التصفية وتعيين مصفي قضائي للشركة يعود الأمر للمصفي في دخول تلك الحصص والكيانات التابعة أو المملوكة لنسبة 100% للشركة الأم في وعاء التصفية شأنها شأن أي أصل آخر مملوك للشركة محل التصفية.

مدة التصفية

ومن جهته قال هشام البحيري، المحاسب القانوني، إنه يجب على المصفي إنهاء مهمته في المدة المحددة في وثيقة تعيينه، فإذا لم تُحدد المدة، جاز لكل شريك أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة لتعيين مدة التصفية، منبهاً أنه لا يمكن إطالة هذه المدة إلا بقرار من الشركاء أو بموجب قرار خاص من الجمعية العمومية بحسب الأحوال بعد الاطلاع على تقرير من المصفي يبين فيه الأسباب التي حالت دون إتمام التصفية في موعدها، ولافتاً إلى أنه إذا كانت مدة التصفية محددة من المحكمة المختصة فلا يُمكن إطالتها إلا بإذن منها.

صحة الطلب يحكم القاضي بإشهار إفلاس الشركة وإعلان الإجراءات اللازمة.

الشركات التابعة

وعن وضع الشركات التابعة للشركة الأم التي اتخذت الجمعية العمومية قرار بتصفيتها، قال فرحات، إن أفرع الشركات تكون مشمولة بقرار التصفية ويعود الأمر للجمعية العمومية في اتخاذ مثل هذا القرار، حيث إنه في حال اتخاذ «العمومية» أو «القضاء» قرار التصفية لا يمكن تغيير أي شيء بخصوص أفرع الشركة داخل أو خارج الدولة.

وقال إنه فيما يخص الشركات المملوكة للشركات محل التصفية أو التي تمتلك حصصاً فيها سواء داخل أو خارج الدولة، فيجوز التنازل عن الحصص لأخرين بحيث تظل تلك الشركات مؤسسة قائمة بذاتها. وأضاف أنه في حال أرادت الشركة ألا تشمل التصفية حصصها في شركات أخرى يمكنها بيع أو التنازل عن هذه الحصص (حتى لو كانت بنسبة 1% فقط) قبل اتخاذ

أفرع الشركات مشمولة بالتصفية ويمكن بيع الحصص لأخرين

بدء إجراءات التصفية لا يستوجب استئذان الدائنين



هشام البحيري:

إنهاء مهمة المصفي في المدة المحددة بوثيقة تعيينه

إعلان الإفلاس يسبقها إجراءات استلام وتحقق المحكمة من مدى صحة وموضوعية طلب الإفلاس، إذ يحيل القاضي الطلب إلى خبير مالي متخصص في قضايا الإفلاس للتحقق من وجود المقومات التي تجعل الشركة مؤهلة لطلب الإفلاس، منوهاً بأنه إذا أكد الخبراء المتخصصين



محمد فرحات:

تعديلات قانون الإفلاس أمر للدائنين بالمرونة في مطالبتهم

مؤكداً أن شركة «أرابتك» على سبيل المثال يمكن أن تستفيد من تلك التعديلات عبر التفاوض مع الدائنين لأن يكونوا أكثر مرونة معها، حيث جاءت التعديلات لتفيد كل شركة (تفكر) في الإفلاس أو سلكت طريق الإفلاس ولا تشترط أن تكون الشركة (تحت الإفلاس). ولفت فرحات، إلى أن مراحل

وقال لـ «الاتحاد» إنه يمكن لمجلس إدارة الشركة في حال التوصل إلى اتفاق مع الدائنين أن يطلب من الجمعية العمومية للشركة مناقشة الرجوع عن قرارها السابق، وبشرط أن يتم ذلك بنفس الآلية التي اتخذت بها قرار التصفية من حيث موافقة الأغلبية على القرار، موضحاً أنه حتى في حال الرغبة في الرجوع عن قرار التصفية بعد تقديم الطلب إلى المحكمة يجب أن يطلب من طلب من المحكمة تصفية الشركة (ملاك الشركة) الرجوع عن قرار التصفية مع اتباع الإجراءات «عكسياً» بمعنى العدول عن الإجراءات التي تم اتخاذها تبعاً. وأكد فرحات، أنه يجوز للجمعية العمومية أو من تفوضه باتخاذ قرار التصفية، بدء إجراءات التصفية من دون الرجوع إلى الدائنين أو استئذانهم في تقديم طلب التصفية، حيث إن قرار التصفية «الجبرية» هو قرار الجمعية العمومية في المقام الأول إذا ما تحققت الاشتراطات القانونية للتصفية ويمكن أن يكون ذلك بمعزل عن الدائنين.

مجلة «أويل أند غاز» ميدل إيست:

«الإنشاءات البترولية» الأولى في تصنيف شركات الهندسة



شركة الإنشاءات البترولية تدعم التنوع الاقتصادي في أبوظبي (من المصدر)

للتقدم بجيزيل الشكر إلى كوادرنا البشرية التي لم تدخر أي جهد ممكن لإنشاء أفضل المشاريع ضمن فئتها وتسليمها للعملاء وفق الجدول الزمني المتفق عليها. وسنواصل سعينا الدؤوب لنكون الأفضل في القطاع، وسنحرص على تقديم قيمة طويلة الأمد لشركائنا ودولة الإمارات عبر تنفيذ المشاريع المتميزة، والتي ترسي معايير جديدة ورائدة في إنشاء مشاريع الهندسة والمشتريات والإنشاءات في قطاع الطاقة. ولأشك أن هذا التفاني يؤكد على التزامنا الجاد والمستمر بتسيخ إمارة أبوظبي كمركز عالمي لخدمات حلول الطاقة».

أبوظبي (الاتحاد)

حصدت شركة الإنشاءات البترولية الوطنية، الرائدة في تقديم حلول الهندسة والمشتريات والإنشاءات لقطاع الطاقة تصنيف المركز الأول من مجلة أويل أند غاز ميدل إيست كأفضل شركة لحلول الهندسة والمشتريات والإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط. وقال بيان صادر أمس «حققت الشركة هذا الإنجاز المرموق متفوقة على أكبر شركات القطاع من مختلف دول العالم ومؤكدة على القيمة الكبيرة التي تضيفها إلى الصناعة وشركائها والدول التي تعمل بها».

وتتصدر شركة الإنشاءات البترولية الوطنية مشهد دعم التنوع الاقتصادي في إمارة أبوظبي، وتؤكد عبر المشاريع المعقدة التي تتولى تنفيذها على الإمكانيات الرفيعة لفريق عملها المتنوع من المواطنين الإماراتيين والكوادر العالمية. وقد جاء هذا التصنيف المرموق ليُمثل ثمرة جهود الشركة ومثابرتها على تعزيز شراكتها والاستثمار في حلول البنية التحتية الجديدة والمتقدمة والتقنيات السباقية، والتزامها بعقلية عمل تضع الحلول الرقمية في المقام الأول في إطار سعيها للارتقاء بمعايير خدمة العملاء، والكفاءة التشغيلية، والقدرة الإنتاجية.

بهذه المناسبة، قال المهندس أحمد الظاهري، الرئيس التنفيذي لشركة الإنشاءات البترولية الوطنية: «نتوجه بجيزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى قيادتنا الرشيدة التي تلهمنا رؤيتها الثاقبة على المضي قدماً نحو آفاق جديدة من التقدم والتطور، وهو أمر يبرز جلياً في أحدث إنجازات شركتنا في منطقة الشرق الأوسط والمتمثل في حصولها على تصنيف المركز الأول من مجلة أويل أند غاز ميدل إيست كأفضل شركة لحلول الهندسة والمشتريات والإنشاءات». وأضاف الظاهري: «ومع احتفالنا اليوم بتحقيق هذا الإنجاز، نود أن نتنزه هذه الفرصة

تمكين الكفاءات النسائية من الانضمام لمجالس الإدارة مؤسسة «أرورا50» تطلق مبادرة «مسار20»

أبوظبي (وام)

أطلقت مؤسسة آرورا50 الاجتماعية التي أسستها الشيخة شما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان بالشراكة مع ديانا وايلد، أمس الدورة الأولى لبرنامج مبادرة «مسار20»، والتي تضم 10 نساء مهنيات مؤهلات كجزء من الدورة الأولى.

تم استقبال الدورة رسمياً من قبل مؤسسي آرورا50 وكبار ممثلي الشريك الرئيسي أدنوك، والشريك المؤسس شركة مبادرة للاستثمار وشركائها، والمؤسسات الشريكة بنك أبوظبي الأول وموانئ أبوظبي في «قمة المجالس» الافتراضية التي أقيمت في 25 و26 أغسطس.

وقالت الشيخة شما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان: «أنشأت قيادة دولة الإمارات نموذجاً عالمياً للشمول والمساواة بين الجنسين، وانطلاقاً من ذلك، أطلقنا مبادرة «مسار20» لتسريع تمكين الكفاءات النسائية من الانضمام إلى مجالس الإدارة. تشكل النساء حالياً نسبة 3.5% فقط في إدارة مجالس الشركات المدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبهذه المبادرة ومع هذه الدورة الأولى، نخطو باتجاه زيادة

خلال ورشة عصف ذهني

«تنظيم الاتصالات» تناقش الاستعداد للخمسين

دبي (الاتحاد)

انطلقت، أمس، فعاليات ورشة العصف الذهني الافتراضية بعنوان (بأفكاركم نصمم مستقبل دولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة) والتي تنظمها الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات.

وتتسجم هذه الورشة مع مشروع تصميم الخمسين عاماً القادمة لدولة الإمارات، الذي يستهدف إشراك أفراد المجتمع في رسم مستقبل دولة الإمارات ووضع محاور ومكونات خطة مئوية الإمارات، الخطة التنموية الشاملة للإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة، ضمن أجندة عام الاستعداد للخمسين والذي أعلن عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي



سالم الحوسني:

نسعى باستمرار لاستقطاب المبتكرين والمبدعين

نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بداية عام 2020، وشارك في الورشة في يومها الأول مجموعة المتفاسين في الدورات السابقة لهاكاؤون الإمارات.

كما شارك فيها عدد كبير من المبدعين والمبتكرين من أفراد المجتمع. تهدف الورشة في يومها الأول إلى تعريف المشاركين بأبرز المحاور والأدوات التي تساعدهم في استشراف المستقبل واستبطان حلول مبتكرة تساهم في تطوير القطاعات الحيوية في الدولة مثل الصحة والتعليم وريادة الأعمال وغيرها. وقال سالم الحوسني نائب مدير عام الهيئة لقطاع الخدمات الذكية والمعلومات بالإنابة: «نسعى باستمرار لاستقطاب المبتكرين والمبدعين، ويجسد هاكاؤون الإمارات الذي تنظمه الهيئة سنوياً هذا التوجه، وبما أننا نعيش عام الاستعداد للخمسين القادمة».

الدورة الأولى تضم 10 نساء مهنيات مؤهلات

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة، وتشكيل ودعم مجموعة متمكنة من المواهب النسائية لتولي المناصب القيادية في مجالس الإدارة في المستقبل. وتم اختيار الدفعة المشاركة بعد تقييمها بشكل دقيق حيث أجرت شركة الاستشارات Egon Zehnder المقابلات اللازمة لاختيار الكفاءات الإماراتية المناسبة لهذه الدورة.

وقالت فاطمة النعيمي، الرئيس التنفيذي لشركة «أدنوك» للغاز الطبيعي المسال: «نحن في أدنوك فيخورون كوننا شريكاً أساسياً لبرنامج «مسار20» لأننا ندرك أهمية

وقيمة التوازن بين الجنسين في بيئة العمل. إن تطوير المواهب والكفاءات الإماراتية الوطنية الواعدة هي أهم أولوياتنا، فقد حققنا مؤخراً نجاحاً غير مسبوق في مضاعفة عدد تمثيل القيادات النسائية في مجالس إدارة أدنوك».

وقال أحمد المزروعى، مستشار أول بشركة مبادرة للاستثمار: «لقد انضمنا إلى مبادرة مسار20 كشريك مؤسس لإيماننا الراسخ بأهمية التنوع والمساواة بين